إطلاق مدوَّنة قواعد سلوك عناصر قوى الأمن الداخلي

الخميس، ١٢ كانون الثاني، ٢٠١٢

عن مدوَّنة قواعد السلوك

تحدِّد مدوَّنة قواعد السلوك، التي وضعتها قوى الأمن الداخلي بالتعاون والتنسيق مع مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان في بيروت التابع للأمم المتحدة وفريق العمل المكلَّف من السفارة البريطانية، معايير السلوك المهنية والأخلاقية لعناصر قوى الأمن الداخلي، وهي تتناول بنوداً أساسية منها الواجب المهني، والتجرُّد، واستخدام القوَّة، وصون حقوق المشتبه بهم والمحتجزين. والأهم من ذلك هو أنَّ المدوَّنة تربط معايير السلوك هذه بالمعاهدات الدولية، والقوانين اللبنانية، والأنظمة التأديبية الداخلية المعتمدة في قوى الأمن الداخلي، وهي مُرفقة بمذكِّرة تفسيرية واضحة.

ولقد تمَّ توزيع نُسخة من مدوَّنة قواعد السلوك على كل عنصر من عناصر قوى الأمن، مع الإشارة إلى أنَّ المدوَّنة ستُتبَع بدوراتٍ تدريبية خاصَّة كجزء من برنامج تطبيقي موسَّع. كما وستُدرَج بنود المدوَّنة وأحكامها ضمن كل الدورات التدريبية التي يتمّ توفيرها لقوى الأمن داخل وخارج المؤسسة. يُذكر أنَّ المدوَّنة متوافرة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، وهي موجودة على موقع قوى الأمن الإلكتروني *www.isf.gov.lb*.

الخلفية

على أثر مجموعةٍ من التوصيات التي تضمَّنتها مراجعة إستراتيجية لقوى الأمن الداخلي موّلتها المملكة المتحدة في العام ٢٠٠٨، قام المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي بإنشاء فريقٍ للتخطيط الإستراتيجي بقيادة العميد بيار نصَّار ضمن إطار مشروع قوى الأمن للتخطيط الإستراتيجي وحقوق الإنسان والتواصل مع المواطنين الذي تموّله المملكة المتحدة. وقد عُهِدَت إلى الفريق مسؤولية تطوير الخطة الإستراتيجية الأولى لقوى الأمن الداخلي، التي تضمَّنت أربع أولويات واضحة: حماية حقوق الإنسان والحريات؛ وتحسين إدارة السير وتعزيز السلامة على الطرقات؛ ومكافحة الجريمة؛ وتعزيز الكفاءة والتطوير المهني ضمن مؤسَّسة قوى الأمن. كذلك، تتضمَّن الخطة رؤيةً واضحة – تتمثَّل في العبارة التالية «أن نكون على قدر آمال المواطنين وأن نحظى بكامل ثقتهم» – إلى جانب رسالة قوى الأمن والقيم التي تلتزم بها. وفي هذا الإطار، إنَّ الجهات المانحة مدعوَّة لتنسيق برامج المساعدة التي تقدِّمها لقوى الأمن بما ينسجم مع الأولويات المحدّدة في الخطة الإستراتيجية.

وكجزءٍ من عملية التخطيط، بادرت قوى الأمن الداخلي إلى إجراء استطلاعٍ مستقل للرأي العام، أظهر أنَّ التحدِّي الأكبر الذي تواجهه المؤسَّسة يتمثَّل في رفع مستوى ثقة المواطنين بقوى الأمن. كما أظهر الإستطلاع أنَّ أفضل طريقة لزيادة ثقة المواطنين تكمن في تحسين سلوك عناصر الشرطة ونزاهتهم. وعليه، بدأ العمل في العام ٢٠٠٩ على تطوير مدوَّنة قواعد سلوك بالاستناد إلى الأولوية ١ من الخطة الإستراتيجية – حماية حقوق الإنسان والحريات. وقد شُكِّلت لهذه الغاية لجنة خاصَّة لتطوير مدوَّنة قواعد السلوك، يدعمها كل من مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان في بيروت التابع للأمم المتحدة وفريق عمل مكلَّف من السفارة البريطانية يعمل مع فريق التخطيط الإستراتيجي في قوى الأمن. وإنَّ نشر مدوَّنة قواعد سلوك شاملة ما هو إلاَّ تتويج لعمل كل هذه الأطراف مجتمعةً.

يُشار في هذا الصدد إلى وجود مشروع برنامج تطبيقي للعام ٢٠١٢ وما بعد. ويشتمل هذا البرنامج على توفير دورات تدريبية خاصَّة حول مدوَّنة قواعد السلوك لكافة عناصر قوى الأمن الداخلي، إضافةً إلى برنامج تثقيفي موجَّه لجميع ضباط المؤسسة، يتطرَّق من بين مواضيع أخرى إلى مسؤوليات ضباط قوى الأمن في تطبيق أحكام مدوَّنة قواعد السلوك إلى جانب تحسين آلية الشكاوى والإجراءات التأديبية.

يُذكر أيضاً أنَّ فريق عمل المشروع المكلَّف من السفارة البريطانية يعمل بشكلٍ متواصل مع قوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠٠٨، بدعم وإشراف مؤسَّسة نايكو (*www.nico.org.uk*)، من خلال مكتبه في وسط بيروت.